«مَن لا يتذكر الماضي محكوم عليه بتكراره»



○ بقلم:
سميرة بن رجب

الفيلسوف والروائي الاسباني جورج سانتايانا (1952–1863) صاغ قانونا تاريخيا بعبارة شهيرة تقول «مَن لا يتذكر الماضي محكوم عليه بتكراره»، وهي عبارة شديدة الواقعية؛ لأن المشكلة لا تنحصر فقط في مجرد «نسيان» الأحداث، بل في نسيان (أو عدم معرفة) الأسباب البنيوية التي أدت إليها، مع الاحتفاظ بالذاكرة الاحتفالية التي تحتفل بالحدث من دون فهمه، ومن هنا سنحاول فهم كيف تتفاعل هذه العبارة مع تكرار الأحداث في السياق العربي تحديدًا!

تجاوزًا للأحداث الأبعد زمنيًا، هناك أحداث كثيرة عاشتها منطقتنا العربية منذ بداية القرن العشرين (مثال: حربي 1991 و2003 ضد العراق، الحرب الأهلية في لبنان 1990–1975، حرب أكتوبر 1973، حرب اليمن –1962 1970، حرب الكرامة في الأردن 1968، حرب فلسطين 1948، احتلال الأحواز 1925، وعد بلفور 1917، مشروع سايكس بيكو، وغيرها)، بقيت حقائقها العميقة غامضة، ولا تملك الأجيال العربية المتعاقبة أسرارها ودوافعها ونتائجها الحقيقية، المخفية في أرشيفات معتمة، لذلك كثيرًا ما تعيد الأحداث نفسها، ويعيد التاريخ نفسه في وطننا العربي.. وسؤالنا هو لماذا لا يكتب العرب التاريخ العميق لأحداثهم؟

الإجابة المختصرة لهذا السؤال الجوهري الذي يلمس قصورا حقيقيا في الوعي العربي هو أن العرب يكتبون بالفعل، لكن ما يكتبونه غالبًا لا يصل إلى ذكر الحقائق غير المعلنة، لأسباب بنيوية تجعل الكتابة التاريخية العربية– العربية أشبه بـ«أرشيف ناقص»، و«رواية رسمية»، أكثر منها بحثًا حرًا.

المشكلة ليست في غياب الكفاءات أو الرغبة، بل في ثلاثة عوائق متشابكة؛ الأول: هو العائق الأرشيفي، الذي يجعل الوثائق محتجزة وسرية.. وهذه هي القاعدة التي تتعامل مع جميع أوراق الدولة كوثائق سياسية وعسكرية، فيصعب على الباحث الوصول إليها.

إضافة إلى أن الأغلبية العظمى من الدول العربية تعاني من غياب التشريعات القانونية والفنية التي تنظم الوصول إلى المعلومة الأرشيفية، بل في بعض هذه الدول ترك القانون للجهات المنتجة للوثائق حرية تسليمها أو الاحتفاظ بها، فلم تُسَلِّم معظم المؤسسات وثائقها للأرشيف المركزي في الدولة (اين كنت في الحرب؟: اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية).

نتيجة لذلك، يتم الاعتماد على أرشيف المستعمر؛ إذ يضطر الباحث العربي إلى السفر إلى لندن أو باريس أو واشنطن لكتابة تاريخ بلده، ما يجعل الرواية لا يُعَوَّل على مصداقيتها؛ لأنها تعكس منظور المستعمر لا المنظور العربي.

العائق الثاني هو الرقابة السياسية؛ إذ حتى عندما تتوافر بعض الوثائق أو الشهادات فإن الكتابة تخضع لرقابة سياسية تمنع نشر الحقائق غير المعروفة للعامة، وتسمح بتكرار ما تم نشره وإعلانه... لذلك يمكن تقييم المذكرات التي تصدر عن القادة العسكريين والسياسيين وتُقَدَّم كاعترافات، بأنها تُكتب لتبرير الذات، فيتم اعتبارها روايات دفاعية يقدمها كل طرف لتبرئة نفسه أو لتشويه خصومه؛ لذا يجب ألّا تُصدَّق المذكرات الشخصية من دون فحص وتمحيص، لأن صاحبها قد يريد كتابة التاريخ بطريقته أو لمعارضة الرواية الرسمية.

في سياقات معينة، هناك اعتراف صريح بأن بعض الأسرار «ذهبت بذهاب من باح بها»، وأن من يعرف الحقائق «لا يسمح لنفسه بأن يذكرها على الورق. هذا يعني أن الشهادات الحقيقية موجودة، لكنها لا تُنشر، لأن نشرها قد يُهدد مصالح أطراف لا تزال على قيد الحياة أو في السلطة» (ماذا قال جنرالات الصراعات اللبنانية | البوابة).

أما العائق الثالث فهو عدم وجود المواد الأولية، إذ هناك إدراك عربي أن إعادة الكتابة تعد من الضرورات، لكن الجهود المبذولة متواضعة جدًا، والمشكلة ليست في غياب الوعي بأهمية المصادر، بل في أن المكتبة العربية لا تملك بعد موادها الأولية.

أحد المؤرخين العرب يقول صراحة: «مازال ما لم يُنشر أو يُعرف من المصادر أضعافا مضاعفة مما نُشر حتى الآن، والذي نُشر حتى الآن لا يحتوي إلا على بعض حقائق أخبار ما حدث» (مؤرخو العرب والإسلام حتى العصر الحديث: برنارد لويس، ب.م. هوملت، ترجمة د سهيل زكار 2008).

بمعنى آخر، قبل أن نكتب الحقائق غير المعروفة عن الحدث يجب أولا جمع المصادر وتصنيفها وتحقيقها، وهذه مهمة تحتاج إلى مؤسسات وتمويل وإرادة سياسية، وليس فقط إلى باحثين أفراد.

إذن كيف يُعيد «التاريخ الناقص» إنتاج نفسه؟

عندما لا تُكتب الحقائق، فإن ما يبقى في الوعي الجماعي هو «الرواية الرسمية»، وهي رواية تُخفي الأسباب الحقيقية وتُظهر البطولات أو الخيانات بشكل انتقائي. النتيجة أن الأجيال الجديدة تتعلم «ماذا حدث» من دون أن تعرف «لماذا حدث»، فتُكرر الأخطاء نفسها لأنها لا تعرف أنها أخطاء.

مثال، إذا لم تُكتب حقيقة أن تجاهل الحوثيين في التسعينيات كان خطًا استراتيجيًا، فإن الجيل القادم من صانعي القرار قد يكرر الخطأ نفسه مع حركة أخرى في مكان آخر، لأنه لم يتعلم «درس خطر التجاهل»، بل تَعَلَّمَ فقط «أن الحوثيين أعداء». فبينما الدرس الحقيقي وهو: كيف تتعامل الدولة مع حركة دينية متطرفة صاعدة في مرحلة مبكرة، مفقود، فإن ما يبقى فقط مفهوم «العداء»، الذي يُنتج سياسة جديدة قد تكون كارثية بدورها.

في السياقات التي تُكتب فيها الحقائق (كأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية)، يُنتج التاريخ «ذاكرة تحذيرية» تؤكد أن «لا نفعل هذا مرة أخرى لأننا نعرف بالضبط ما حدث». أما في السياق العربي، حيث الأرشيف مغلق والرواية رسمية فقط، فإن التاريخ يُنتج «ذاكرة احتفالية» ووعيا بالأشرار والأخيار فقط. هذه الذاكرة لا تُحذّر، بل تُحفّز على تكرار السلوك نفسه، لأنها تُظهر أن الطريق الأول كان صحيحًا، لكن الاشرار أفسدوه.

لهذا، عندما تتكرر الأسباب (مثال: أزمة اقتصادية، صعود حركة دينية، تدخل خارجي، انقسام داخلي)، فإن النتيجة تتكرر، ليس لأن القَدَر يُعيد نفسه، بل لأن «الوعي الناقص» لا يملك الأدوات لاكتشاف التشابه قبل فوات الأوان.

وبإيجاز، يُعد النقص في الوعي بأحداث الأمس هو أحد أقوى أسباب تكرار التاريخ، لكن التكرار لا يحدث بشكل ميكانيكي (نفس الحدث حرفيًا)، بل يحدث بشكل بنيوي؛ أي نفس الأسباب (المصالح، الخيانة، الاعتماد على الخارج، إهمال الحركات المبكرة)، وتنتج النتائج نفسها (حروب، انقسامات، تدخلات)، لكن بأسماء وتواريخ مختلفة. والخروج من هذه الحلقة المفرغة لا يبدأ بكتابة التاريخ فقط، بل بـ«فتح الأرشيف، والسماح بالرواية النقدية، وبناء مؤسسات بحثية مستقلة، أي بجعل التاريخ أداة تحذير بدلا من أن يبقى أداة تبرير».

ذاكرة التاريخ والدراما

وفي ظل ندرة الوثائق الرسمية وإغلاق الأرشيف في كثير من السياقات العربية، تكتسب الدراما التاريخية المعاصرة أهمية استثنائية لا تقتصر على الترفيه، بل تتجاوز ذلك لتصبح أداة بديلة وفعّالة لتوثيق التاريخ ونقله. وحين تعجز الوثيقة المكتوبة عن الوصول إلى المتلقي تصبح الصورة الدرامية هي «الوثيقة البصرية» التي تحفظ الذاكرة من الاندثار.

وبالمقابل، هذا يعني أن تجاهل كتابة الحقائق العميقة في السرديات التاريخية، إلى جانب إغلاق الأرشيف وسيطرة الروايات الرسمية، ينعكس على الدراما العربية في اختفاء الموضوع نفسه، وتشويه جوهر الحدث، وتشويه الذاكرة الجمعية، وتحويلها إلى أداة للشرعية السياسية.

وعندما تُغلق السرديات الحقيقية، تصبح الدراما عاجزة عن معالجة الأحداث الكبرى، لأنها لا تجد مادة يمكن البناء عليها. لذا تبقى القلة في الإنتاج، بحد ذاته، هي النتيجة المباشرة لإغلاق الأرشيف.. وعندما لا توجد وثائق، ولا شهادات شفهية، ولا مواد أولية، فلا يوجد أساس لكتابة السيناريو.

لذلك، الأعمال الدرامية التاريخية القليلة الموجودة تخدم بشكل أساسي الاحتياجات الدعائية للسلطات، وليس استكشاف الحقيقة. إضافة إلى أن هناك أعمالا تؤدي وظيفة تحويل الحدث التاريخي إلى مورد أيديولوجي، لخدمة السلطة وليس لخدمة الإدراك.

لهذا، لا تستطيع الدراما التاريخية العربية أن تكون «مرآة» تعكس الحقيقة؛ وإغلاق الأرشيف يقطع مادة هذه الدراما؛ وسيطرة السردية الرسمية تحدد اتجاهها؛ والفجوة في الذاكرة تجعل الدراما إما دعاية وإما صمتًا... وهذه هي الكلفة التي يدفعها الفن عندما يُغلق التاريخ.

و«مَن لا يتذكر الماضي محكوم عليه بتكراره».

sr@sameerarajab.net

إشادة أمريكية بدور البحرين الرائد في مكافحة الاتجار بالأشخاص



التقى الدكتور الشيخ عبدالله بن راشد آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية بالسيدة باربرا ثورنهيل السفيرة المتجولة مديرة مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص بوزارة الخارجية الأمريكية. وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وسبل تعزيزها وتطويرها.

واستعرض السفير جهود مملكة البحرين المتواصلة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، في ظل الرؤى السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيرًا إلى حفاظ المملكة على تصنيفها ضمن الفئة الأولى في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعني بالاتجار بالأشخاص للعام التاسع على التوالي.

كما أطلع السفيرة ثورنهيل على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مملكة البحرين للأعوام (2027–2029)، التي تهدف إلى مواصلة تطوير منظومة مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز استدامة الجهود الوطنية، ودعم التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية.

من جانبها، أشادت السفيرة ثورنهيل بالدور الرائد الذي تضطلع به مملكة البحرين على مستوى المنطقة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، مثمنةً الجهود والإنجازات التي حققتها المملكة في هذا المجال، مؤكدةً أهمية مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين الصديقين.

حلت في المركز الـ15 عالميا لمبادراتها في تعزيز الوعي بممارسات الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا

«زين» الأولى إقليميا.. وضمن فئة «القادة» في مؤشر المنتدى العالمي للطفل

بدر الخرافي: نواصل توظيف التكنولوجيا لبناء بيئة رقمية أكثر أمانا وشمولا ومسؤولية للأجيال القادمة

تصدرت مجموعة زين شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر «واقع حقوق الطفل وقطاع الأعمال 2026» الصادر عن المنتدى العالمي للطفل Global Child Forum للعام الرابع على التوالي، وحلّت في المرتبة 15 عالمياً بين الشركات المشمولة بالتقييم من مختلف القطاعات.

وكشفت زين أن تصنيفها العالمي جاء ضمن فئة «القادة» وبالتزامن مع اليوم العالمي للطفل الذي يوافق 20 نوفمبر، ليؤكد التزامها الراسخ بحماية حقوق الأطفال وتعزيز رفاههم وتمكينهم، والمساهمة في بناء بيئة رقمية أكثر أماناً وشمولاً في عالم يشهد تسارعاً متزايداً في التحول الرقمي.

وأطلقت زين مؤخراً المرحلة الثالثة من حملتها التوعوية «وحوش الإنترنت» تجسيداً لالتزامها الراسخ بحماية الأطفال في الفضاء الرقمي، بهدف مواجهة المخاطر والتحديات المتزايدة التي يتعرض لها الأطفال مع تنامي حضور منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي في حياتهم اليومية، وترسيخ الوعي بممارسات الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا.

وسجلت زين أداءً استثنائياً في مؤشر واقع حقوق الطفل وقطاع الأعمال عن عام 2026، مُحققةً درجة إجمالية بلغت 9.2 من 10، مقارنةً بـ 8.5 من 10 في عام 2025، في إنجاز يعكس التقدم النوعي الذي تواصله المجموعة، وقد توّج هذا الأداء بتصدرها المرتبة الأولى إقليمياً، وحلولها في المرتبة الـ 9 عالمياً ضمن قطاع الاتصالات، والمرتبة الـ 15 عالمياً على مستوى مختلف القطاعات، ويؤكد هذا التقدم نجاح المجموعة في دمج حقوق الطفل كعنصر محوري في منظومة الحوكمة وممارسات الأعمال والعمليات التشغيلية، ضمن استراتيجية عمل متكاملة ومبادرات وسياسات موحدة.

وأكدت زين ريادتها العالمية بتحقيقها 9.2 في التقييم، متفوقة بفارق كبير على جميع المؤشرات المرجعية ذات الصلة بين 1,802 شركة من كبرى الشركات العالمية المشاركة، وجاء هذا الأداء متقدماً على متوسط قطاع الاتصالات البالغ 6.3، ومتوسط الصناعة الأشمل البالغ 5.9، والمتوسط العالمي البالغ 4.9، والمتوسط الإقليمي البالغ 3.4، في دلالة واضحة على نجاح نهجها المؤسسي في تبني حقوق الطفل وتحويلها إلى ممارسات وسياسات راسخة عبر مختلف أعمالها وعملياتها.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لمجموعة زين، بدر ناصر الخرافي: «مع تنامي دور الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في حياة الأطفال، أصبحت مسؤولية حماية حقوقهم وتعزيز سلامتهم الرقمية أكثر أهميةً من أي وقت مضى».

وتابع الخرافي قائلاً: «الأطفال يشكلون اليوم أكثر من ثلث مستخدمي الإنترنت حول العالم، ومن المتوقع أن تتزايد هذه النسبة مع استمرار التوسع في خدمات النطاق العريض والاتصال الرقمي، وانطلاقاً من موقعنا كمزود رائد للخدمات الرقمية، نحرص على أن تنعكس مبادئ حقوق الطفل في استراتيجياتنا وعملياتنا، بما يسهم في بناء بيئة رقمية أكثر أماناً وشمولاً ومسؤوليةً للأجيال القادمة».



وأضاف قائلاً: »يعكس هذا التقدير العالمي نجاح نهجنا الاستراتيجي في تحويل التزامنا بحقوق الطفل إلى ممارسات مؤسسية قابلة للقياس، وهو ما ينسجم مع رؤيتنا في قيادة التحول الرقمي المسؤول في المنطقة، فنحن ننظر إلى حماية حقوق الطفل باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاستدامة الرقمية، وعاملاً أساسياً في بناء مجتمعات أكثر مرونة، وقدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا.«

وأفاد الخرافي بقوله: «سنواصل في زين الاستثمار في المعرفة الرقمية والابتكار المسؤول وبناء الشراكات المؤثرة، بما يضمن مواكبة التطورات المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، فنجاح التحول الرقمي لا يُقاس فقط بانتشار التكنولوجيا، بل بقدرتنا على توظيفها بصورة آمنة وأخلاقية وشاملة، تضع الإنسان في المقام الأول وتحمي حقوق الأجيال القادمة».

وقالت الرئيس التنفيذي للاستدامة في مجموعة زين جينيفر سليمان: «يمثل تصنيف زين ضمن فئة (القادة) تأكيداً لفعالية نهجنا القائم على التعاون والشراكات متعددة الأطراف، الذي يجمع بين القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وسنواصل البناء على هذا التقدم من خلال الاستثمار في المبادرات والبرامج التي تعزز الثقافة الرقمية الآمنة، وتدعم حقوق الأطفال، تجسيداً لالتزامنا بالغاية 16.2 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تدعو إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال بحلول 2030».



وقالت إيكين إرغون بيورستيدت الأمين العام للمنتدى العالمي للطفل: »تمثل سلامة الأطفال الرقمية مسؤولية متزايدة على قطاع الاتصالات، ونشيد بالتزام زين وإجراءاتها العملية في هذا المجال، وندعو الشركات الأخرى إلى اتخاذ خطوات مماثلة لحماية الأطفال من المخاطر الرقمية».

ويُعد تصنيف زين ضمن فئة «القادة» اعترافاً بتقدم عمليات ومبادرات المجموعة في تجاوز الالتزامات المعلنة في السياسات نحو ترسيخ حقوق الطفل في ممارسات العمل اليومية، مدعومة بالرصد المستمر، الإفصاح الشفاف، والمبادرات الموجهة، وتجلّى هذا الالتزام في فئات التقييم الـ4 جميعها، إذ نالت زين العلامة الكاملة 10 في فئتي «الحوكمة والتعاون» و«بيئة العمل»، إلى جانب تحقيقها مستوى 9 في فئة «السوق»، و7.4 في فئة «المجتمع والبيئة»، متفوقة بفارق كبير على متوسطات القطاع، الصناعة، والمنطقة في كل فئة.

وتسلط هذه النتائج الضوء على متانة نهج المجموعة على صعيد الحوكمة والمساءلة، ممارسات العمل، سلاسل الإمداد المسؤولة، سياسات بيئة العمل الداعمة للأسرة، التسويق الأخلاقي، والمسؤولية عن المنتجات، بما يعزز التزامها بالحفاظ على حقوق الطفل في جميع عملياتها وعلى امتداد سلسلة القيمة.

ويتجلى التزام زين بحقوق الطفل في طيف واسع من المبادرات التي تعالج عدداً من أكثر التحديات إلحاحاً أمام الجيل القادم في الشرق الأوسط وإفريقيا، ومنها الوصول إلى التعليم، الشمول الرقمي، السلامة على الإنترنت، والحماية من الإساءة، وتشكل هذه الجهود ركيزة محورية في استراتيجية المجموعة للاستدامة، وفي طموحها إلى تعزيز قدرة الأطفال والشباب على الصمود، وتمكينهم من بلوغ كامل إمكاناتهم.

وتحت شعار «ليس كل ما يبدو حقيقياً»، انطلقت حملة «وحوش الإنترنت» من جديد بتقديم 5 حكايات خيالية مألوفة من خلال إنتاج إبداعي مدعوم بالذكاء الاصطناعي، الرسوم المتحركة، والفيديو، لتحول القصص الكلاسيكية إلى دروس شيّقة في السلامة على الإنترنت، وباستلهام قصص يعرفها الأطفال مسبقاً، تشجع الحملة الجمهور الصغير ومقدّمي الرعاية لهم على التساؤل حول ما يصادفونه على الإنترنت، رصد التهديدات المحتملة، واكتساب عادات رقمية أكثر أماناً ومسؤولية.

وتتناول كل قصة خطراً رقمياً بعينه، فقصة «ليلى والذئب» تكشف الهويات المزيفة على الإنترنت، فيما تُبرز «هانسل وغريتل» كيف يمكن للمحتوى الرقمي المغري أن يُخفي نوايا مؤذية، أما «سندريلا» فتشجع الأطفال على الإبلاغ عن التنمر الإلكتروني وطلب الدعم من الكبار الذين يثقون بهم، وتؤكد حكاية «الجميلة النائمة» أهمية حماية البيانات الشخصية وبيانات الدفع، بينما ترفع «بياض الثلج» الوعي بضرورة مراجعة أذونات التطبيقات قبل منحها صلاحية الوصول إلى البيانات الشخصية.

